

# كيوساك

## بورصة الانتخابات الأميركية:

**فتح الإعلام الأميركي بازار الإنجازات والإخفاقات الخارجية مع تصاعد حدة الحملات الانتخابية الرئاسية. المحافظون الجدد غير راضين عن كل السياسات الأوباماوية، وآخر صراعاتهم «نحن من تنبأ بالربيع العربي» قبل سنوات**

مع انطلاق موسم الحملات الانتخابية للرئاسة الأميركية، بدأت جردات الحساب لعهد باراك أوباما تُعدّ، والصحافيون الجمهوريون والمحافظون يتلذذون بتعداد «نقاط الفشل» وكشف الثغر وانتقاد السياسات التي اعتمدت على مدى أربع سنوات. العالم العربي، بما شهدته من تغيرات وتحركات تاريخية، لم يغب عن الجردة الانتخابية تلك، بل استحوذ على

الجزء الأكبر منها، رغم اعتراف الجميع بأن أولويات الحملات لهذا العام يجب أن تكون اقتصادية بحتة.

بعض الصحافيين حمل أوباما مسؤولية «فشل الثورات العربية» وانتقالها إلى يد الإسلاميين، البعض الآخر لومه على توقف مفاوضات السلام وتوتر العلاقات مع بنيامين نتنياهو، آخرون بينوا «مساوي» الانسحاب من العراق، وكثيرون انتقدوا طريقة تعامله «المتساهلة» مع إيران، حتى أن البعض استذكروا، بحسرة، أيام الرئيس السابق جورج والكر بوش، ونسبوا إليه «التنبؤ بالربيع العربي»!

خلال عام الثورات العربية لم يكثر باراك أوباما الكلام، وبدا متردداً مع بداية التحركات، لا يقف إلى جانب الثوار تلقائياً. حتى في الحرب على ليبيا، لم نره، كسلفه، يستعرض ويتلو الخطابات الحربية، لكنه نفذ وفعل. وليس السبب لأن الرئيس الأميركي الديمقراطي غير مقتنع بما فعله، بل هو يهوى «الحرب الصامتة»، كما وصفها البعض، وانتقدوه عليها.

حالياً، ينقسم المحللون الأميركيون، بين من يقول إن السياسة الخارجية لا ينبغي أن

### «هنا تعيش القوة الخارقة»

السياسات الدفاعية «الذي سيؤثر على مكانة الولايات المتحدة في العالم، ودورها في تقديم الحماية لمصالحها وحلفائها من الديمقراطيات». الكاتب الذي يعبر عن استهجان المحافظين الجدد خفض الميزانية الدفاعية، يظهر قلقاً حيال مستقبل «الشرق الأوسط الكبير». ويقول «لا أحد يعرف كيف ستنتهي الثورات العربية وعندها ما الذي سحل بمصالحنا وحلفائنا هناك، وخصوصاً بعد تمرق الغطاء الأمني الأميركي عن الشرق الأوسط الكبير».

المحافظون الجدد، مروّجون نظرية التدخل العسكري الوقائي لحماية أمن الولايات المتحدة، مستاوون كثيراً من السياسة الدفاعية التي انتهجها باراك أوباما خلال فترة حكمه. توماس دونالي في مجلة «ذي ويكلي ستاندر» يقارن بين اعتراف أوباما أن «الجيش الأميركي لم يعد يكفي لخوض حربين في نفس الوقت» وبين كلام كولن باول عام 1989 عندما قال «اللوحة التي وضعناها على بابنا تقول هنا تعيش القوة الخارقة». دونالي يلوم التقاعس الذي أصاب

تكون في قلب حملات أوباما الانتخابية، لأنها أولاً فاشلة، ولأنه يجب أن يركز على الأزمة الاقتصادية في مشاريعه، وبين من يرى أن الرئيس قد يستخدم الشق الخارجي لصالحه في الدعاية الانتخابية.

والى جانب قتل أسامة بن لادن، والانسحاب من العراق، يحتل «الربيع العربي» الجزء الأكبر في بازار الإنجازات والإخفاقات الإعلامي، حتى أن المحافظين الجدد نسبوا اليهم إطلاق فكرة الثورات العربية خلال عهد بوش السابق. وفي هذه الأثناء، تواكب استطلاعات الرأي الانقسامات والقراءات، وتقوم بنشرها معظم وسائل الإعلام، وآخرها، لـ«سي بي إس نيوز» يظهر أن 48% من الأميركيين المستطلعين يؤيدون سياسة أوباما الخارجية. بينما كشف استطلاع آخر لـ«إي بي سي نيوز» أن «جزءاً كبيراً من المواطنين الأميركيين غير راضين عن سياسة الرئيس تجاه إيران».

جايمس ليندساي على موقع مجلة «فورين أفيرز» يقول إن «أوباما يمكنه الحديث عن السياسة الخارجية من موقع قوة، بعكس الملف الاقتصادي». ليندساي يستند إلى الاستطلاعات التي تدعم فكرة أن الأميركيين بمعظمهم موافقون عن كيفية قيادة رئيسهم للسياسات الخارجية. وعن «فشل» أوباما حيال الملف النووي الإيراني، ويرى أن «على الرئيس أن يكون حاسماً في موقفه من إيران، لكنه على الأرجح سيميل إلى خيار الدبلوماسية والحوار في هذا الشأن، وهنا أيضاً يمكنه أن يتباهى بأنه نجح بضمّ بكين إلى جوقة المحذرين من النووي الإيراني». نقطة إضافية لأوباما، يحتمسها له الكاتب، وهي سياسته الانسحابية من أفغانستان، وهنا يشير إلى استطلاع «أو آر سي» الذي يظهر أن 3/2 من الأميركيين يعارضون الحرب على أفغانستان. حتى بشأن الانسحاب من العراق، يرى الكاتب الأميركي أن أوباما يستطيع الرد على انتقادات الجمهوريين له، بالقول إنه «أتمّ الانسحاب كما يجب، وسلم العراقيين أمن وحماية بلادهم، وهو الأمر الذي طالما أرادوه وطالبوا به».

لكن آخرين لا يشاركون ليندساي إيجابيته تلك، وينظرون إلى الأمور بعيون محافظة ساخطة على «سياسات ضعيفة وقرارات متهورة». هؤلاء، يرون أن الانسحاب الكلي من العراق، هو «خسارة كبرى للولايات المتحدة، وخصوصاً أن إيران هي التي ستفوز بالبلد»، كذلك استراتيجياً أوباما في أفغانستان، إن من حيث سحب الجنود، أو من حيث تنفيذ

## أوروبا تحاصر نبط إيران: حسابات خاطئة!

سيحقق بفضل السعودية التي وافقت على زيادة إنتاجها». لانغلو «تطمئن» إلى أن فائض الاحتياطي النفطي السعودي يمكنه أن يسد حاجة السوق الأوروبية، وخصوصاً أن 3 دول فقط تعتمد على النفط الإيراني، وهي: اليونان، إيطاليا وإسبانيا.

وفيما أجمع بعض الخبراء الاقتصاديين الأميركيين على أن «الحصار النفطي عادة لا ينفذ في حالات مماثلة، شأنه شأن العقوبات الاقتصادية والتجارية»، أشار الباحث في «معهد العلاقات الدولية» الفرنسي كريم باكزاد إلى أن «الحصار قد يرفع تكاليف المعيشة للإيرانيين، وخصوصاً بعد انخفاض كبير في سعر الريال الإيراني أمام الدولار الأميركي». باكزاد في مقابلة مع موقع «20 مينوت» الفرنسي يتفق أي تأثير للحصار على شعبية النظام في الداخل الإيراني، على العكس هو يشرح أن «ذلك من شأنه أن يصبّر النظام كضحية تجاه القوى الغربية في عيون مواطنيه». لذا، يخلص الباحث إلى أن «هدف إسقاط النظام من خلال تاليب المواطنين ضده عبر تضيق الخناق عليه مبني على حسابات غير دقيقة للقوى الغربية».

لكونه يمس صادراتها النفطية الأساسية في اقتصادها، إلا أنه لا يتردد في القول إنها «غير مجدية». المحلل الفرنسي يذهب حتى إلى الاستنتاج بأن الحصار النفطي الأوروبي «سيفيد إيران». كيف؟ يشرح كوفيل أن هذا القرار «قد يدفع الإيرانيين إلى التمسك أكثر بنفطهم والعمل على تطويره وإنتاج المزيد. وعلى الساحة الداخلية، هو سيقوي ذريعة بعض المسؤولين في النظام الذين يقولون إنه لا يمكن التعامل مع الغرب، انظروا كيف يعاملنا».

وفي هذا السياق، يضيف موقع «سلايت» الفرنسي أن «تصعيد العقوبات على إيران، وتحديد الحصار النفطي، سيؤدي إلى توحيد الإيرانيين وراء نظامهم وزيادة التمسك به ودعم الرئيس محمود أحمددي نجاد، وخصوصاً مع اقتراب الموسم الانتخابي».

لكن المتخصصة في الشؤون الاقتصادية، فابريس نودي لانغلو، تبدي بعض التفاؤل في قراءتها للقرار الأوروبي، إذ تبشّر بأن المملكة العربية السعودية ستعوض عن النقص في النفط الإيراني لأوروبا. لانغلو، تعترف بأن «الحصار الأوروبي التدريجي للنفط الإيراني

سيكون قرار الاتحاد الأوروبي فاعلاً؟ معظم العناوين الصحافية الفرنسية بدت مهللة لقرار الاتحاد الأوروبي الأخير ضد إيران، وهي كانت صدى لما أراد الاتحاد نفسه قوله للعالم «نحن متمسكون بالضغط على إيران وماضون فيه»، وإسرائيل تحديداً «نحن معك في معركتك ضد إيران». هذا ما أشار إليه المحلل بيار روسلين، في مدوّنته على موقع «لو فيغارو»، عندما قال «كيف يمكن إقناع الإسرائيليين بالأبضربوا إيران؟ الحصار النفطي قد يكون أقل تأثيراً من المعركة الخفية التي تحرك الانقلابات وتغتيال العلماء (...). لكن على الأقل تسمح لأوروبا بأن تعلن على الملأ أنها ماضية في الضغط على النظام الإيراني». وعن فعالية الحصار النفطي الأوروبي، تحدّث المتخصص في الشأن الإيراني تيري كوفيل، في مقابلة مع صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية، قائلاً «قد تنقص أموال إيران قليلاً، لكن اقتصادها لن ينهار»، ويشير إلى أن «الصين والهند وكوريا الجنوبية، بحاجاتها المتزايدة للنفط، لن تتردد في شرائه من إيران بثمن أقل». وعلى الرغم من وصف كوفيل القرار الأوروبي بـ«الضربة المباشرة لإيران»

**الحصار الأوروبي النفطي على إيران شغل الإعلام الفرنسي أخيراً. بعد الاحتفال بالخطوة والتهلليل لها، لعلّ إسرائيل ترضى عن أداء القارة العجوز، برزت تحليلات وصفت الحصار بأنه «غير مجد»، وأخرى طمأنت: النفط السعودي هنا**

حاول الإعلام الفرنسي الاحتفال بقرار الاتحاد الأوروبي فرض حصار نفطي أوروبي على إيران، لكن فرحة البعض لم تطل، إذ رأى المحللون أنها «غير مجدية»، فيما اكتفى البعض الآخر بوصفها بـ«التاريخية»، سائلاً عن حجم تأثيرها على الاقتصاد الإيراني.

اختلفت تقديرات حصة تصدير النفط من الاقتصاد الإيراني بين صحيفة فرنسية وأخرى، فحددت بـ50% تارة و60% تارة أخرى، لكن الرقم الثابت هو نسبة التصدير النفطي الإيراني إلى أوروبا التي تبلغ 20%. فهل ستتهز تلك النسبة ميزان إيران الاقتصادي؟ وهل